ثانياً: الاهتمام بالقطاع الصناعي من طريق استخدام استراتيجية تصنيع مزدوجة تتكوّن من:

١ ـ احلال الواردات الحالية من المنتوجات الصناعية مثل الصناعات الزراعية والمواد الغذائية، ومواد البناء مثل الاسمنت وحديد البناء والجير والبلاط والملبوسات، وغيرها من الصناعات التي يمكن ان تقوي الترابط المنشود بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من جهة، واستبدال المستوردات من جهة أخرى.

٢ ـ الانتاج من أجل التصدير وخاصة في مجال الصناعات السياحية والصناعات الاستخراجية، وصناعة الزجاج والخزف والصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات والمنتوجات التي تستطيع منافسة المنتوجات الصناعية الاجنبية، ممّا يساعد في تشجيع القطاعات المختلفة، وخاصة القطاع الزراعي. ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى تشجيع القطاع الزراعي من طريق امداده بمستلزمات الانتاج الضرورية من جهة، واستيعاب فائض الانتاج الزراعي من جهة أخرى، ممّا يضمن للمزارع دخلاً مقبولاً ويزيد بالتالي من الاقبال على العمل في القطاع الزراعي؛ وتكثيف وتعميق الترابط بين القطاعين ليشكّلا الدعامة الاساسية التي تقوم بحمل عملية التنمية في الدولة الفلسطينية المستقلة؛ والمساهمة في تطوير القطاع الصناعي نفسه من طريق خلق صناعات أمامية وخلفية للصناعات الحالية والصناعات الجديدة، ممّا يؤدي الى رفع مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل وفي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي رفع مستويات الاجور والدخل، والمساهمة في توزيع الصناعات على المناطق الجغرافية حسب قربها من مصادر المواد الخام أو الاسواق الاستهلاكية، ممّا يقلّل من التفاوت الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق المختلفة؛ وتشجيع إقامة مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتلبية أغراض الصناعة المحلية، حيث يسهل قربها من عملية إعادة التطوير والتكييف للوصول الى الشكل النهائي الملائم والمجدي إقتصادياً، ممّا يساهم في رفع المستوى التكنولوجي المحلي بصورة عامة. واعطاء دفعة قوية لعجلة التصنيع المحلي، والتي ستكبر وتتطوّر مع توفّر السياسات المالية والنقدية المناسبة.

وبما ان التصنيع هو الوسيلة الاساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية، فان نجاح التصنيع لا يتوقف على مجرّد رفع معدّل الاستثمار في الصناعة، بل يجب ان لا يقل حجم الاستثمارات عن حد أدنى كاف لمواجهة العقبات الأساسية أمام التصنيع والمتمثلة في ضيق السوق المحلية، ومن ثم الاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والناتجة عن الارتباط الأفقي والرأسي بين الصناعات، إضافة الى ضرورة تمويل رأس المال الاجتماعي. أي أنه يجب توفّر حدّ أدنى من التراكم الرأسمالي في البداية وذلك من أجل تمكين الاقتصاد الفلسطيني من دخول مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي (الدفعة القوية). وذلك يفترض توفير معدلات استثمار مقبولة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في خلال السنوات المقبلة، وذلك لضمان نمو القطاع الصناعي وتطوّره.

الّا ان انجاح عملية التصنيع تتوقف على حدوث النمو في القطاع الزراعي، والذي من شأنه رفع الانتاجية الزراعية حتى يكون القطاع الزراعي قادراً على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية. ويقتضي تحقيق هذا المطلب إعادة تنظيم القطاع الزراعي لرفع الانتاجية الزراعية؛ كما ويقتضي زيادة مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي.

ثالثاً: توفير البنية التحتية الضرورية لتسهيل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويشمل